

مذهب جمهور العلماء وحكى عن أحمد رحمه الله رواية إن قاهر
 من يوم الليل كره كراهة خريم وإن قاهر من يوم السها ركزه
 كراهة تنزيه ووافقه داود الظاهري اعتمادا على لفظ الميت
 في الحديث وهذا مذهب ضعيف جدا فإن النبي صلى الله عليه
 وسلم نبه على العلة في قوله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يدري إن
 باتت يده أو مضاه لا بمن النجاسة على يده وهذا عام لوجود جنات
 النجاسة في يوم الليل والنهار وفي المبتذلة وذكر الليل أولا كقول
 الغالب ولم يقتصر عليه حق فإن توم أنه مخصوص به بل ذكر
 العلة عنه والله أعلم هذا كله إذا نكث في نجاسة اليد أو إذا نكث
 طهارتها وإن أراد غسلها قبل غسلها فقد حال جماعات من اصحابنا
 حكم حكم الشك لأن أسباب النجاسة قد تنجس في حق معظم الناس
 فسد الباب لئلا يتساهل فيه من لا يعرف والاصح الذي ذهب
 إليه جماهير اصحابنا أنه لا كراهة فيه بل هو باختيار بين الغر وال
 والفعل لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر التورم ونه على العلة
 وهي الشك فإذا نكثت العلة انتفت الكراهة ولو كان النهي
 عاما لقال إذا أراد أحدكم استعمال الماء فلا يغسل يده حتى يغسلها
 وكان اعم وأحسن والله أعلم قلت اصحابنا وإذا كان الماء في
 كبير أو ضخم بحيث لا يمكن الصب منه وليس معه أنا صغيد
 تغترف به فظريته أن يأخذ الماء بغيره ثم يغسل به كفيه أو يأخذ
 بظرف أو ثوبه لتنظيف أو يستعين بغيره والله أعلم وإذا استند
 الباب ففيه الجهمي بغير الجيم والصاد المجرى وقد مر بيانه في
 المقدمة وفيه ما عدا من عمر الكراوي بفتح التاء الموحدة وإسكان
 الكاف وهو ما عدا من عمر بن حفص بن عمر بن عبيد الله بن أبي
 بكر بن نعيم بن الحارث الصماني فثبت ما عدا إلى جهة وفيه
 أبو زر بن اسمه مسعود بن مالك الكوفي كان عالما فها وهو

مولى

عز الأول
 ١١

مولى أبي قرايل شقيق بن سلمة وفيه قول مثل رحمه الله في
 حديث أبي معاوية قال قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفي حديث وكيع يرفعه وهذا الذي فعله رضي الله عنه من
 احتياطية ودهيق نظره وعز برعليه وتغريب فيه فإن أبا
 معاوية وكيعا اختلفت رواياتهما فقال أحمد قال أبو هريرة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الآخر عن أبي هريرة
 يرفعه وهذا بمعنى ذلك عند أهل الجعك فقد مائة في الفصول ولكن
 أراد مثل رحمه الله أن لا يروي بالمعنى فإن الرواية بالمعنى حرام عند
 جماعات من العلماء وخاصة عند الأكثرين لأن الأولى احتياطية
 والله أعلم وفيه تعقل عن أبي الزبير هو معتقل بفتح الميم وكسر
 القاف وأبو الزبير هو محمد بن مسلم بن ندرس تقدم مر بيانه في
 مواضع وفيه المعبر الخزازي بالزاي والمغيرة بضم الميم على السهو
 في يقال بحرفها تقدم ذكرها في المقدمة **باب**
حكم ولوع الكلب فيه قوله صلى الله عليه وسلم إذا ولع الكلب
 في أنا أحدكم فليريقه ثم يغسله سبع مرات في الرواية الأخرى
 طهورا أنا أحدكم إذا ولع فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولا
 بالتراب وفي الأخرى طهورا أنا أحدكم إذا ولع الكلب فيه أن يغسله
 سبع مرات وفي الأخرى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل
 الكلاب ثم قال ما بالهوق بال الكلاب ثم رخص في كلب الصيد
 وكتب الغنم وقال إذا ولع الكلب في الأنا فغسلوه سبع مرات
 وعضوه النجاسة في التراب وفي رواية ورخص في كلب الغنم
 والصيد والزروع **شرح** إذا استند الباب ولغاة فبها
 أبو زر بن نعيم ذكره في الباب قبله وفيه ولع الكلب قالت
 أهل اللغة يقال ولع الكلب في الأنا بلغ بفتح اللام فيها ولو لم إذا
 شرب باطراف إسنه قال أبو زر بن نعيم ولع الكلب بشرابنا